الندوة الدولية

"القانون الإسلامي المعاصري في آسيا"

أصول السياسة الشرعية ومجالاتها

ألقىها:

عبد الله بن محمد بن إبراهيم الحبر

كلية الشرعية

جامعةمولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢١-٢٤من أكتوبر ٢٠١٤

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه وبعد:

فإن ضبط أصول العلم ومعرفة قواعده وضوابطه من أهم ما يجب على كل مشتغل بذلك العلم فالله قد أمر أن تؤتى البيوت من أبوابها، ومن فقد الأصل أو جهله نبا عن الصواب وجانب الحق والمقدمات الصحيحة عنوان النتائج السليمة، وآفة كثير من المنتسبين للعلوم اليوم ما يحملونه من جهل مركب صرفهم عن العلم وقادهم للضلال، وكثير من المنتسبين لهذه العلوم يتكلمون فيما لا يحسنون ويهرفون بما لا يعرفون، وبعضهم استسهل الكلام في الشرع وأطلق لهواه العنان دون حجة أو برهان ينسب لدين الله ما ليس منه أو ينفي عنه ما هو فيه، وهو مزلق خطير وشر مستطير؛ بل هو منشأ أكثر الضلال الذي يقع في الأمة. وهو مقرون في كتاب الله تعالى بالشرك والكفر يقول جل شأنه: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وهو قرين الفحشاء والمنكر التي يمليها الشيطان على بني آدم كما في قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) .

وإن من العلوم الشرعية التي لا غنى للأمة عنها ما يعرف ب"السياسة الشرعية" الذي يقوم على أصول الشريعة وثوابتها ومقاصدها، وقد حاد في هذا العلم عن الصواب طائفتان:

فالأولى : طائفة سدَّت على نفسها وعلى الناس ، من طرق السياسية الشرعية ما تستقيم به أمورهم ؛ ظنًّا منهم منافاتها لقواعد الشرع ؛ " والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصيرٍ في معرفة حقيقة الشريعة ، والتطبيق بين الواقع وبينها "[1]

والثانية : سوَّغت باسم السياسة ما يناقض حكم الله ورسوله ، من السياسات والقوانين ؛ لَمَّا ظنت أن النَّاس لا يستقيم أمرهم إلا بشيءٍ زائدٍ على ما فهمه أولئك المفرِّطون ، من الشريعة ؛ " فتولَّد من تقصير أولئك في الشريعة ، وإحداث هؤلاء ما

---

(١) (إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم : ١٣٧/٤ .)

أحدثوه من أوضاع سياستهم شرٌّ طويل ، وفسادٌ عريض ... وكلا الطائفتين أُتيت من قِبَل تقصيرها في معرفة ما بعثَ الله به رسولَه ..." (٢)

ولقد رأيت أن أظهر شيئاً من معالم "السياسة الشرعية" ببيان أصولها وضوابطها ومجالاتها في هذا البحث المختصر وأسميته "أصول السياسة الشرعية وضوابطها ومجالاتها" لعل في ذلك دليلاً لمن أراد العناية بهذا العلم وسلماً لمن أرد الوصول إلى المقصود منه، وقد انتظم هذا البحث المختصر في الخطة التالية:

التمهيد: وفيه معنى السياسة الشرعية:

المبحث الأول: أصول السياسة الشرعية

المطلب الأول : أصول السياسة الشرعية الرئيسة :

الأول : الكتـــاب (القران الكريم) .

الثاني : السنّـــة النبويـــة .

الثالث : الإجمـــــاع .

الرابع : القيـــــاس (الميـــزان) كما يعبر بعض العلماء.

المطلب الثاني: أصول السياسة الشرعية الاستنباطية (الاستـــدلال) .

الطريق الأولى : المصـــالـــح المرسلـــة.

الطريق الثانية : الاستـــحســـــان

الطريقة الثالثة: الاستدلال بسُنَّة الخُلَفَاءْ الراشدين.

الطريق الرابعة: اعتبار مقاصد الشريعة وما يتبعها من قواعد فقهية.

المبحث الثاني: مجالات السِّيَاسة الشَّرعيَّة

المطلب الأول: مجالات السِّيَاسة الشَّرعيَّة من حيث الموضوعات.

المطلب الثاني: مجالات السِّيَاسة الشَّرعيَّة من حيث المسائل والأحكام.

---

(٢) المصدر السابق : ٤/٤٥١-٤٥٢ ؛ وينظر : تبصرة الحكام ، لابن فرحون : ٢/١٣٧) .